التوزيع: عـام
E/ESCWA/13/4/Add.1
٥ شباط/فبراير ١٩٨٦
ARABIC
الاصل: بالانكليزيـة

الأمم المتحـدة

المجلس الاقتصـادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسـيا
الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغـداد

البند ٦ (أ) من جدول الاعمال المؤقـت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمـل

واقع ومستقبل اللحوم والدواجن والبيض في منطقة الاسكوا

مذكرة من الامانة التنفيذية

86-0115

المحتويـــات

		الصفحـــة
١-	مقدمـــــة	١
٢-	الواقع الراهن لانتاج واستهلاك وتجارة اللحوم والدواجن والبيض	١
٣-	العقبات الرئيسية التي تعترض انتاج اللحوم والدواجن والبيض	٤
٤-	اسقاطات متوسطة الأجل بشأن اللحوم والدواجن والبيض	٨
٥-	امكانيات تنمية انتاج اللحوم والدواجن والبيض	٩
٦-	استراتيجيات التنميـــــة	١٢

١- مقدمـــــــة

تسعى الدراسة المعنونة «واقع ومستقبل اللحوم والدواجن والبيض في منطقة الاسكوا»[١] الـــى وضع اقتراحات وتوصيات بشأن تحقيق الاكتفاء الذاتي واطراد التنمية في مجال الثروة الحيوانيـــة والدواجن في البلدان الاعضاء في الاسكوا عن طريق مايلي:

(أ) تحديد الواقع الراهن لانتاج واستهلاك اللحوم والدواجن والبيض، والتجارة في هذا المجال مـا بين بلدان المنطقة؛

(ب) تحديد العقبات التي تعترض تنمية الماشية والدواجن وتحليلها تحليلا دقيقا؛

(ج) وضع اسقاطات للطلب المحلي والاقليمي على اللحوم والدواجن والبيض؛

(د) تحديد الاستراتيجيات التي تؤدى الى تنمية الماشية والدواجن في المنطقة.

على انه ينبغي الاشارة الى أن هذه الدراسة لا تقدم اجابات جامعة مانعة لما ينبغي لكل بلـــد أن يفعله في هذا الخصوص؛ ذلك أن ما يناسب بلدا بعينه يعتمد على وضعه وامكاناته وأهدافه.

٢- الواقع الراهن لانتاج واستهلاك وتجارة اللحوم والدواجن والبيض

٢-١ توفر المـــوارد

تصل المساحة الكلية لهذه المنطقة الى ٤٠٠ ٨٩٨ ٤٩٠ هكتار وتبلغ المساحة الصالحـــة للزراعة (مساحة الاراضي المروية والبعلية والاراضي غير المزروعة) الى ما نسبته ٤ر٩ في المائة مـــن المساحة الكلية (٧٠٠ ٤٢٦ ٢٤ هكتار). واذا اضفنا المراعي الدائمة والغابات والاحراج الى المساحـــة الصالحة للزراعة فإن مساحة الاراضي القابلة للاستغلال تصل الى ٧٠٠ ٦٢٢ ١٣٢ هكتار او الى ما نسبتـــه ٢٧ في المائة من المساحة الكلية. وتربى في المنطقة اعداد كبيرة من رؤوس الماشية والحيوانـــات الزراعية؛ وتشير البيانات المتاحة عن المعدلات الكلية لكثافة الحيوانات الى أن في كل بلد من بلـــدان المنطقة تقريبا مشكلات خطيرة تتمثل في الافراط في الرعي، فيما عدا المملكة العربية السعودية واليمـــن الديمقراطية، ذلك ان معدل كثافة الحيوانات في كل منهما منخفض نسبيا.

وفيما عدا الجزء الشمالي من المنطقة (لبنان وغربي الجمهورية العربية السوريـــة، ووادى الاردن) والمناطق الجبلية من العراق والمملكة العربية السعودية، وعمان، واليمن الديمقراطية، والجمهوريـــة العربية اليمنية فان المناخ في المنطقة يتسم بسقوط امطار قليلة وغير منتظمة وبارتفاع في درجـــات الحرارة وانخفاض في درجة الرطوبة. وبذا تفرض قسوة المناخ في معظم ارجاء المنطقة قيودا معينة علـــى الزراعة والانتاج الحيواني. وتكاد تعتمد الزراعة في المنطقة على الرى السطحي كما تعتمد الى حد ما علـى الامطار وعلى المياه الجوفية.

---

(١) E/ESCWA/AGR/85/8.

وتتسم المنطقة بنقص في الموارد العلفية يمثل اعظم واخطر عقبة تقف امام تنمية الثروة الحيوانية، ذلك أن الجفاف ومحدودية الموارد المائية يفرضان حدا اقصى لانتاج الاعلاف والحبوب الخشنة كما يفرضان حدا أقصى لانتاج انواع اخرى من النباتات.

وقد وصل مجموع عدد سكان المنطقة في عام ١٩٨٤ الى ٩ر٩٧ مليون نسمة يشكل اهل الريف منهم مانسبته ٩ر٤٨ في المائة (أى ٩ر٤٧ مليون نسمة). وبالنظر الى ارتفاع معدل الهجرة من الريف الى المدينة فإن نسبة القوة العاملة الزراعية الى مجموع القوة العاملة كانت أقل من نسبة اهل الريف الى مجموع سكان المنطقة. ومع ان كثافة السكان منخفضة بالنسبة الى المساحة الكلية (٢ر٠) الا انها نسبة عالية (٤ر٠) بالقياس الى الرقعة الزراعية.

٢-٢ موقع قطاع الثروة الحيوانية من الاقتصاد

مع ان ما تسهم به الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المصدرة للنفط جد قليل الا انه اخذ يزداد في معظم هذه الاقطار خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن تفسير هذا بعاملين اثنين أولهما ارتفاع معدل النمو في قطاع الزراعة بسبب ازدياد امكانات الاستثمار من جهة وتناقص عوائد النفط بسبب تناقص الانتاج وانخفاض الاسعار من جهة اخرى. أما في البلدان الاخرى في المنطقة حيث تحتل الزراعة قدرا اكبر من الاهمية، فان اسهام الزراعة النسبي في الناتج المحلي الاجمالي قد اخذ يتناقص منذ عهد قريب (باستثناء الجمهورية العربية السورية). والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة يكمن في ارتفاع معدلات النمو المتحقق في القطاعات غير الزراعية لان معدلات الاستثمار أعلى نسبيا.

ويشكل قطاع الثروة الحيوانية احد المصادر الزراعية الرئيسية المدرة للدخل في المنطقة، ذلك أن نصيبه قد بلغ ما بين ٤٥ و ٦٠ في المائة من القيمة الكلية للانتاج الزراعي في بعض اقطار المنطقة. ومع ذلك فان المنطقة شديدة الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من المنتجات الحيوانية. وتتراوح نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال اللحوم ما بين ٨ و ٨٥ في المائة وكذا هي نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال البيض (فيما عدا الأردن والجمهورية العربية السورية). أما الانتاج الحيواني، فيما عدا لحوم الدواجن والبيض في بعض البلدان، فهو متخلف عن الانتاج المحصولي في المنطقة. وأما الزراعة المختلطة فهي نادرة ويتعين القيام بتعزيز التكامل بين الانتاج الحيواني والانتاج المحصولي.

٣-٢ انتاج اللحوم والدواجن والبيض

قدرت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة في عام ١٩٨٤ ان عدد رؤوس الماشية في المنطقة باكملها قد وصل الى ١١٥ مليون رأس من الضأن. والسلالة الرئيسية السائدة هي من النوع البلدي. ويبلغ معدل النمو السنوى في اعداد رؤوس الماشية ما نسبته ٥ر٠ في المائة للمنطقة باكملها. والعقبات الرئيسية التي تعترض تزايد رؤوس الضأن تتمثل في محدودية قدرة المراعي ومحدودية امكانية زراعة المحاصيل العلفية وانخفاض انتاجية السلالات البلدية.

وقد وصل انتاج المنطقة من لحوم الأبقار الى ٧٠٠ ٤٣٣ طن مترى كما بلغ انتاج لحوم الضأن والماعز ٤٠٠ ٤٥٢ طن مترى. وتشكل مصر والمملكة العربية السعودية والعراق والجمهورية العربية السورية البلدان الرئيسية المنتجة للحوم الابقار، اذ انها تنتج ما نسبته ٨٧ في المائة من انتاج المنطقة الكلي. ويتركز انتاج لحوم الضأن والماعز في المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق والجمهورية العربية اليمنية، التي تسهم كل منها بما نسبته ١٠ في المائة من الانتاج الكلي.

وخلال العقد الماضي تطورت صناعة الدواجن فاصبحت صناعة حديثة؛ ذلك انه تم تحقيق مستويات عليا من الانتاج من خلال تطبيق تقنيات الانتاج الحديثة وادخال سلالات ممتازة من الدجاج وضمان مستويات تغذوية كافية وادارة حسنة. وبذا شهد انتاج لحوم الدواجن نموا زاد على الضعف في معظم بلدان المنطقة؛ ففي بعض الاقطار بلغ الانتاج خمسة اضعاف او نيفا (مثل لبنان والمملكة العربية السعودية). وقد وصل معدل النمو السنوى في انتاج لحوم الدواجن للمنطقة باسرها الى ما نسبته ٢٧ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٤. والبلدان الرئيسية المنتجة للحوم الدواجن هي المملكة العربية السعودية ومصر والجمهورية العربية السورية، اذ تنتج اكثر من ٨٠ في المائة من لحوم الدواجن في المنطقة. وينتج الاردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق اكثر من ٥٠ في المائة من مجموع كميات استهلاكها المحلي من لحوم الدواجن.

وكان انتاج البيض ناجحا خلال العقد الماضي ذلك ان الإنتاج الكلي للبيض زاد على الضعف خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٤. واسهمت مصر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ولبنان باكثر من ٧٨ في المائة من انتاج المنطقة من البيض.

٢-٤ <u>استهلاك لحوم الدواجن والبيض</u>

زاد استهلاك اللحوم في منطقة الاسكوا مرة اخرى في عام ١٩٨٤ وان كان بوتيرة اقل من نظيراتها في السنوات السابقة. ووصل نصيب استهلاك الفرد من اللحوم في بعض اقطار المنطقة (مثل الكويت وقطر والبحرين) الى المستوى الوسطي للاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو. وكان العامل الرئيسي في الزيادة الحاصلة في استهلاك اللحوم والبيض هو الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. واسهمت الزيادة السكانية والتحضر السريع وما رافقهما من تغير في الاطعمة والدعم الحكومي لاستهلاك اللحوم في عدة بلدان في ازدياد استهلاك اللحوم والبيض.

ووصل الاستهلاك الكلي للحوم في عام ١٩٨٤ الى ٨٠٠ ٨٠١ ٢ طن مترى وكانت نسب الاستهلاك منها ٣١ و ٢٨ و ٤١ في المائة من لحوم البقر، والضأن والمعز، والدواجن على التوالي. وهذا يعكس تغيرا في تفضيل المستهلك للحم الدواجن. ولم يغط انتاج اللحوم المحلي الا ما نسبته ٥٦ في المائة من مجموع استهلاك المنطقة. وتشكل مصر والمملكة العربية السعودية والعراق والجمهورية العربية السورية البلدان الرئيسية في الانتاج والاستهلاك في آن واحد. فقد انتجت هذه الاقطار مجتمعة ما نسبته ٧٨ في المائة من انتاج المنطقة واستهلكت ما نسبته ٧٣ في المائة من استهلاك المنطقة في عام ١٩٨٤.

وسبب التطور الذى شهدته صناعة الدواجن زيادة عظيمة في استهلاك البيض. ففي عـــام ١٩٨٤ استقر متوسط نصيب الفرد من استهلاك البيض في المنطقة بأسرها فوصل الى ١١٤ بيضة. ورغم ان هـــذا الرقم كبير عند المقارنة مع البلدان النامية الاخرى الا انه قليل بالمقارنة مع المستويات الدولية. وغطـى انتاج المنطقة من البيض ما نسبته ٨٤ في المائة من استهلاكها من البيض في عام ١٩٨٤.

٢-٥ تجارة الماشية واللحوم والدواجن والبيض

مع ازدياد عائدات النفط شهدت واردات اللحوم نموا كبيرا لسد الفجوة الحاصلة ما بيـــن الانتاج والاستهلاك. وقد بدأت واردات المنطقة من الماشية واللحوم تزداد بسرعة منذ أوائل الستينـات وشهدت توسعا كبيرا في السبعينات ولاسيما في النصف الثاني من العقد. وفي الثمانينات اتجه هذا النمـو الى الاستقرار عند مستوى معين.

وزادت قيمة اللحوم المستوردة في المنطقة باكملها على ٢٣٩٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤ بلـــغ نصيب لحوم البقر، والضأن والمعز، والدواجن منها ٣٥ و ٤٢ و٢٢ في المائة على التوالي. وكانت المملكـــة العربية السعودية ومصر والعراق والكويت في مقدمة البلدان المستوردة للحوم. فقد وصلت وارداتها مـن اللحوم الى حوالي ٧٨ في المائة من الواردات الكلية للمنطقة. وكانت المصادر الرئيسية للحوم والدواجـن المستوردة استراليا ونيوزيلندا واوروبا وامريكا الشمالية. واقتصرت تجارة الضأن والمعز الحي علـــى بلدان المنطقة وشرقي افريقيا. واما في الثمانينات فقد تم استيراد جزء اكبر من الضأن والمعز الحي مـــن استراليا. وكان حجم الواردات من تركيا والصومال والسودان ضئيلا. وظلت لحوم البقر تستورد مـــن بلدان امريكا اللاتينية حتى اوائل الثمانينات لكن بلدان اوروبا الشرقية اخذت تنال في السنوات الاخيـرة نصيبا متزايدا من السوق. وكانت اوروبا والبرازيل هما الجهتين الرئيسيتين لتصدير لحوم الدواجن الـى المنطقة. ويجرى استيراد اللحوم المجمدة (لحوم البقر والضأن والدواجن) والبيض من البلدان الاوروبيـــة وبلدان امريكا اللاتينية واستراليا بصورة اساسية.

٣- العقبات الرئيسية التي تعترض انتاج اللحوم والدواجن والبيض

٣-١ العوامل البيئيـــة

قد تكون هذه العوامل جغرافية او مناخية. فدرجة الحرارة تقرر السلالة المناسبـــة والتقنيات المستخدمة في التربية في كل قطر وكميات الامطار الهاطلة تحدد انتاج الاعلاف، وجيولوجيـــة الارض تحدد توفر المياه الجوفية وسهولة الوصول اليها.

واستخدمت طائفة متنوعة من اساليب تربية الماشية والحيوانات الزراعية لتقليل الضغـــوط المناخية المباشرة مثل الحظائر المبردة والحظائر المفتوحة ذات الهواء الطلق. وتتفاوت هذه الاساليـ ب بين بلد وآخر ولاسيما من حيث نوع وكمية الاعلاف اللازمة للماشية، والتربية الموسمية والايواء فـــي حظائر. وقد ترتب على استخدام هذه الاساليب تكاليف اضافية وبذا تغدو عقبة في حد ذاتها.

٣-٢ الموارد العلفيـــة

يعتبر نقص الموارد العلفية من النوعية المطلوبة اكبر عقبة تقف امام تنمية الثـــروة الحيوانية ومن ثم اكبر عقبة تقف امام انتاج اللحوم والدواجن والبيض في المنطقة. وتظهر البيانـــات المتاحة الفجوة الواسعة بين المواد العلفية اللازمة وبين المواد العلفية المنتجة في المنطقة. علـــى ان سرعة توسع ومضاعفة الانتاج الحيواني ولاسيما الدواجن ادى الى احداث زيادة حادة في الاحتياجـــات العلفية كما ادى كذلك الى احداث تغيير كبير في هيكل الطلب على الاعلاف. وفي حين ان ٨٥ في المائة مـن مجموع احتياجات المنطقة من الاعلاف توفرها المراعي وفضلات المحاصيل والاعلاف الخشنة الا أن هـــذه النسبة اخذت تتناقص مع نمو قطاع الدواجن خلال العقد الماضي. ونما بسرعة من جراء ذلك الطلب علـــى الاعلاف المركزة. ولمواجهة هذا الموقف جرى استيراد كميات كبيرة من المواد العلفية.

وتعاني المراعي الدائمة التي تعتبر المورد الرئيسي للاعلاف اللازمة للثروة الحيوانية فـــي المنطقة من افراط في الرعي وسوء في الادارة. ونظرا لصغر المساحات المزروعة كمحاصيل علفية مرويـــة وبعلية فان ما تنتجه الزراعة من اعلاف لايلبي الا جزءا ضئيلا من الاحتياجات العلفية الكلية لقطاع الثـروة الحيوانية. اما المنتجات الثانوية الزراعية وفضلات المحاصيل التي تشكل مصدرا هاما من مصادر اعـلاف الماشية فلا يتم استخدامها بكفاءة.

٣-٣ انتاجية الماشيـــة

تتسم سلالات الماشية البلدية على الدوام بخصائص وراثية ضعيفة تنعكس في ضعـــف انتاجيتها وتكاثرها. ويتوفر لدى بلدان الاسكوا خياران لتحسين الامكانات الوراثية للماشية والحيوانـــات الزراعية فيها وتحسين قدرتها على التكاثر والتناسل وهما:

(أ) بناء المرافق الاساسية اللازمة للانتخاب في التهجين في السلالة الواحدة والتخليط ما بيـــن السلالات الراهنة؛

(ب) التخليط ما بين السلالات على أساس السلالات المستوردة العالية الانتاجية.

وهذان الخياران ليسا متنافيين فاختيار احدى الطريقتين او الجمع الامثل بينهما امر يعتمد علـــى النوع وعلى نظام الانتاج والمناخ ومستوى المرافق الاساسية القائمة وعلى ظروف البلد الاقتصادية.

٣-٤ الاوضاع الصحية للماشية والحيوانات الزراعية

تعتبر الاوضاع الصحية للماشية والحيوانات الزراعية احد المحددات الرئيسية للانتاجيـة. ورغم ان في وسع مالكي الماشية التاثير بوضوح على الاوضاع الصحية لمواشيهم في وجوه عـــدة الا ان سيطرتهم على ذلك ليست مطلقة.

وهناك تفاوت كبير بين بلدان غربي آسيا فيما يتعلق بالامراض المعدية الرئيسية مثل طاعـــون البقر، والحمى القلاعية، وذات الجنب، وجدرى الضان، والغنغرينة الغازية (التسمم المعوي المعـــدى)

والبروسيلوزس (مرض البروسيلا) وعدد من امراض الدواجن. وعلى العموم فان منطقة غربي آسيا مازالت تقع في نطاق المنطقة التي يتزايد فيها وقوع الاوبئة الحيوانية.

ومن الضروري لاقامة مشاريع منتجة ومربحة لتربية الماشية دفع مخاطر الامراض المعدية عنها. ومن مسؤوليات الحكومات السيطرة على الاوبئة المذكورة والقضاء عليها نهائيا. ولابد من ايجاد تدابير فعالة للحيلولة دون دخول هذه الامراض وتوفير خدمات بيطرية تتيح لاصحاب الماشية والحيوانات الزراعية الوصول اليها.

ومن المسلم به ان السيطرة على الاوبئة الحيوانية تستدعي بذل جهود تعاونية من جانب جميع البلدان التي تقع في نطاق منطقة للأوبئة الحيوانية. وقد سعت مختلف البرامج الاقليمية لمنظمة الاغذية والزراعة، بما فيها المشروع الاقليمي للانتاج الحيواني والصحة الحيوانية، الى الشروع في عدة انشطة للتعاون ما بين الاقطار في هذا الخصوص والى التنسيق ما بين هذه الانشطة.

٣-٥ التسويق

ظلت نظم تسويق الماشية واللحوم في غربي آسيا تفي باحتياجات التربية التقليدية للماشية وتفي كذلك باحتياجات سكان هذه المنطقة من اللحوم على مدى عدة قرون. وقد تم اتخاذ تدابير عديدة في المنطقة لرفع كفاءة التسويق وقنواته. وتضم هذه التدابير انشاء اسواق الجملة للماشية وتزويدها بالمعدات اللازمة وتحسين مرافق النقل والذبح. وقد بدئ بالتسمين الكثيف للماشية في المراعي مع الاستعانة بالمنتجات الزراعية والصناعية كما بوشر باقامة نظم للاقراض والإئتمان. وقد بوشر بجمع البيانات عن الاسواق مع السعي الى تبادل المعلومات بين اقطار المنطقة وان كان يتعين فعل الكثير في هذا الصدد.

٣-٦ التمويل

ان دور التجار التقليديين في تقديم القروض الى منتجي الماشية هو العامل الرئيسي في هيمنة النظم التقليدية لتسويق الماشية. ونجد في كثير من الحالات ان الائتمان المؤسسي، ان وجد، قلما يتاح لمنتجي الماشية التقليديين. لذا يتعين على الحكومات ان تطور وتعزز مؤسسات الائتمان الزراعي لتمكين المنتجين من الحصول على التمويل اللازم وبكميات كافية لتطوير قدراتهم الانتاجية. وقد لقيت هذه المشكلة معالجة سليمة في بعض الاقطار المصدرة للنفط (مثل المملكة العربية السعودية). ومازال يتعين فعل الكثير في هذا الصدد في معظم بلدان المنطقة.

٣-٧ سياسات التسعير

ان سياسة التسعير، التي هي وسيلة هامة في ادارة سياسات التنمية، لم يجر استخدامها بكفاءة في بلدان المنطقة بل انه قد اسيء استخدامها في احوال كثيرة. وبالنظر الى ان قطاع الماشية يعتبر قطاعا تقليديا ذا تكلفة انتاجية منخفضة ولما كانت اللحوم سلعة استراتيجية في المناطق الحضرية فقد ازدادت الرغبة في السيطرة على اسعار الماشية واللحوم. وقد ادت هذه السياسة في بعض بلدان المنطقة الى قيام علاقة مشوهة بين اسعار البيع بالتجزئة وأسعار المنتجين المحليين. وقد غطت اعانات

الدعم اوجه القصور في هذه السياسات. على ان أسعار السلع الاستهلاكية المخفضة تخفيضا مصطنعا لايمكن ان تكون ذات فائدة للمستهلك على المدى الطويل، ذلك انها تحد من امكانات توفير هذه السلع محليا على المدى الطويل.

٣-٨ سياسات الدعم الحكومي

شاع في معظم بلدان المنطقة قيام الحكومات بدعم الاعلاف مثل الذرة والشعير وحتى الاعلاف المختلطة وقد لعب هذا دورا محددا في الحفز على زيادة الانتاج الحيواني. غير ان هذه السياسات قد وضعت المواد العلفية الاخرى في موضع اقتصادى غير موات مما يعوق انتاجها ونموها مستقبلا.

ويقتصر تدخل الحكومة في سوق الواردات والتوزيع الداخلي للماشية واللحوم في معظم بلدان المنطقة على مجالين رئيسيين هما: (أ) فرض قيود على الكميات و/أو فرض رسوم جمركية أو ضرائب خاصة؛ (ب) التدخل في تحديد اسعار السوق عن طريق تطبيق هيكل للاسعار او انتهاج سياسة للدعم الحكومي.

٣-٩ الاحتياجات من القوى العاملة المدربة

يعتبر نقص اليد العاملة الماهرة احدى المشاكل التي تواجه بعض بلدان المنطقة في سعيها الى تحديث قطاع الانتاج الحيواني. والحاجة ماسة الى الشروع في برامج للتدريب في شتى مجالات الانتاج الحيواني.

٣-١٠ تربية الماشية وادارتها

تعاني المنطقة عموما من مستويات غير مرضية على صعيد تربية الماشية وادارتها. ولما كان قيام الرعاة مع قطعانهم من الضان والمعز بارتياد الكلأ في السهوب غير مقترن بأساليب رعي تخضع للمراقبة فإن حالة المراعي قد تردت الى حد كبير بسبب الافراط في الرعي واساءة استعمال الأرض. غير أن في الامكان معالجة هذا الوضع بتطوير اطار عمل ارشادى مؤسسي خدمي متكامل تدعمه الهياكل الاساسية الضرورية.

٣-١١ نقل التكنولوجيا الحديثة

اقتصر نقل التكنولوجيا الحديثة بصورة اساسية على قطاع صغير من صناعة المنتجات الحيوانية في المنطقة، ويشار اليه عموما بالقطاع الفرعي الحديث. وهذا القطاع الفرعي كثيف الاستخدام لرأس المال ويعنى أساسا بالانتاج الكثيف للحوم البقر والدواجن والبيض الذى يتطلب كفاءة عالية في الادارة. وبالنظر الى طبيعة الانتاج الحيواني الاقليمي والى أغلبية المنتجين التقليديين المحافظين في هذا القطاع فان من العسير ادخال التكنولوجيات الحديثة أو تحسين التكنولوجيات القائمة في غياب برامج الارشاد والتعليم الحسنة التصميم والمرتبطة ببرامج مخططة وفعالة في مجال البحث والتطوير.

٤- اسقاطات متوسطة الاجل للحوم والدواجن والبيض

٤-١ المنهجيـــة

تقدم هذه الدراسة اسقاطات متوسطة الاجل لاستهلاك اللحوم والدواجن والبيض (حتـــى عام ١٩٩٠) في البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية، أى الاردن والمملكة العربية السعودية والجمهوريـــة العربية السورية والعراق ولبنان ومصر والجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية وللمنطقـــة بأسرها كذلك. وتستند هذه الاسقاطات الى حد بعيد الى «اسقاطات منظمة الاغذية والزراعة (الفـــاو) للسلع الزراعية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥» وذلك مع ادخال بعض التنقيحات على ارقام استهلاك لحوم الدواجـــن وارقام الاستهلاك الكلي للحوم. وقد صنفت اسقاطات الفاو الى اسقاطات اساسية واسقاطات تكميليـــة. وقد اجريت مقارنة بين الاستهلاك الفعلي والمتوقع للحوم الابقار والضان والمعز ولحوم الدواجن والبيـــض في الثمانينات. وتبين ان الاسقاطات الاساسية قد تطابقت الى حد بعيد مع البيانات الرسمية للعـــراق ومصر والجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية. ومن جهة اخرى تطابقت الاسقاطات التكميليـــة الى حد بعيد مع بيانات الاردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ولبنـــان. والاستثناء الوحيد هو اسقاطات لحوم الدواجن التي ظهر انها كانت اقل من الواقع في فئتي الاسقاطـــات كلتيهما وبالنسبة لجميع البلدان المذكورة. وعلى هذا وضعت اسقاطات جديدة مع مراعاة اتجـــاه استهلاك لحوم الدواجن في الثمانينات وحالة النمو الاقتصادى كذلك. وجرى تبعا لذلك تنقيح اسقاطـــات الفاو الخاصة بالطلب على اللحوم.

٤-٢ اسقاطات اللحـــوم

اخذ استهلاك اللحوم في التزايد وبوتيرة متسارعة منذ النصف الثاني من السبعينـــات فوصل متوسط استهلاك الفرد من اللحوم في بعض اجزاء المنطقة الى مستوى عال نسبيا (الامارات العربيـــة المتحدة وقطر والكويت). ومن المتوقع حدوث تصاعد آخر في متوسط استهلاك الفرد من اللحوم خـــلال الاعوام القادمة وذلك مع استمرار التحضر وحصول تغيرات في الوجبات الغذائية. وقد يترتب على هـــذا وعلى النمو السكاني ان يصل الاستهلاك الكلي للحوم الحمراء في المنطقة الى مليوني طن مترى قبل نهايـــة عام ١٩٩٠. وستشكل لحوم الابقار ما نسبته ٤٦ في المائة (٩١٣ طنا متريا) من اللحوم الحمراء و٢٤ فـــي المائة من الاستهلاك الكلي للحوم (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) قبل نهاية عام ١٩٩٠. ومن جهة اخـــرى، ستشكل لحوم الضان والمعز ما نسبته ٥٤ في المائة من اللحوم الحمراء و٢٨ في المائة من الاستهلاك الكلـــي للحوم. ومن المتوقع ان يزيد استهلاك لحوم الضان والمعز بنسبة ٣٤ في المائة قبل نهاية عـــام ١٩٩٠ بالمقارنة مع الاستهلاك لعام ١٩٨٤، فيما يتوقع الا يزيد استهلاك لحوم الابقار الا بنسبة ٣ في المائـــة. وهذا يعني ان من المرجح ان يظل الطلب على لحوم الضان والمعز قويا الى حد بعيد في المنطقة رغـــم ان نصيب لحوم الضان والمعز من الاستهلاك الكلي للحوم في المنطقة قد يقل بعض الشيء لصالح لحم الدواجن.

وفي عام ١٩٩٠ ستكون مصر هي البلد الرئيسي في المنطقة من حيث استهلاك لحوم الابقار تليها العراق والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية في حين ان البلد المستهلك الرئيسي للحوم الضان والمعز ستكون العراق تليها الجمهورية العربية السورية ومصر والجمهورية العربية اليمنية.

٤-٣ اسقاطات الدواجن

وظفت بلدان الاسكوا على العموم استثمارات كبيرة وكثيفة في انتاج الدواجن. وقد ادى هذا الى زيادة في انتاج المنطقة للحوم الدواجن والبيض والى انخفاض نسبي في الاسعار. وعلى هذا، ونظرا الى ان مرونة الطلب على لحوم الدواجن بالنسبة الى الدخل عالية جدا فان من المتوقع ان يصل الطلب على لحوم الدواجن الى ١ر٤ مليون طن متري في عام ١٩٩٠. غير ان نسبة الزيادة (٢٠ في المائة) اقل من النسبة التي شهدتها المنطقة في اوائل الثمانينات.

ومن المتوقع ان تشكل لحوم الدواجن ما نسبته ٣٦ في المائة من الاستهلاك الكلي للحوم في المنطقة في عام ١٩٩٠. وستكون المملكة العربية السعودية هي البلد الذى يحتل مكانة الصدارة في هذا الخصوص تتبعها مصر والعراق. ومن جهة اخرى، ستشهد الجمهورية العربية السورية اكبر نسبة زيادة (٧٠ في المائة) في استهلاك لحوم الدواجن في عام ١٩٩٠، تليها العراق والجمهورية العربية اليمنية.

٤-٤ اسقاطات البيض

من المتوقع ان يزيد استهلاك البيض في المنطقة في عام ١٩٩٠ بحوالي ١٤ في المائة بالمقارنة مع الاستهلاك في عام ١٩٨٤ الذى وصل الى ٠٠٠ ٦١٢ طن. وستكون الزيادة النسبية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية حيث ستصل كمية الطلب الى ٠٠٠ ١٢٧ طن متري بالمقارنة مع ٠٠٠ ٩٥ طن متري في عام ١٩٨٤. وسيكون العراق هو البلد الثاني في هذا الخصوص (٠٠٠ ١١٠ طن متري في عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع ٥٠٠ ٩٧ طن متري في عام ١٩٨٤)، تليه المملكة العربية السعودية ٠٠٠ ١٢٧ طن متري في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ٠٠٠ ١١٣ طن متري في عام ١٩٨٤). وستتاثر مصر بمعظم الطلب المتوقع على البيض (٠٠٠ ١٤٤ طن متري) تليها المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية (٠٠٠ ١٢٧ طن متري).

٥- امكانيات تنمية انتاج اللحوم والدواجن والبيض

٥-١ انتاج الماشية في ظروف الرعي

كان نظام الرعي التقليدى في الماضي عظيم النجاح في الافادة من الصحارى والمراعي الشاسعة. والمشكلتان اللتان تواجهان هذا النظام في الوقت الراهن هما الافراط في استغلال المراعي وتدهور حالتها وزراعة المناطق البعلية الحدية، ونتيجة لذلك ازدادت سرعة التصحر الى درجة انه قد

تصعب المحافظة على مستوى الانتاجية الحالي. وفيما عدا الجمهورية العربية السورية، لم تصب مشاريع تنمية الثروة الحيوانية نجاحا. فرغم الانفاق الكبير الذى نالته تنمية قطاع المراعي فانه لم يتحقق الا القليل في تحسين المراعي او في تحسين قدرتها الانتاجية. وقد يعزى هذا الى ان الجهود السابقة قد تجاهلت الطبيعة المعقدة لتكوين المجتمع الرعوى؛ ذلك ان التكوين القبلي المتحد يقوم على قرون من الخبرة في كيفية البقاء في مواجهة الجفاف والمرض والفيضان او غير ذلك من الكوارث. ومن المؤسف ان الجهود المبذولة لتطوير النظم الرعوية في المنطقة قلما افادت من هذه الخبرة ومن احتياجات الرعاة التي يحددونها. بل ان هذه الجهود حاولت في كثير من الاحيان فرض نموذج مزرعي يسعى اعتباطا الى السيطرة على عدد رؤوس الماشية في وحدة مساحية معينة، ذلك ان هذه النماذج قائمة عادة على اساس الخبرة المكتسبة في بلدان غربية وتتجاهل ما يسود المجتمعات الرعوية من علاقات اجتماعية - اقتصادية وثقافية.

ومن انجح البرامج الانمائية في المنطقة التي تجمع بين تصنيف الارض الى فئات وبين الزراعة المختلطة، البرنامج الذى تم تنفيذه في الجمهورية العربية السورية الا وهو «نظام الحمى». وقد حاولت السلطات السورية من خلال هذا النظام معالجة المشكلة المشتركة في جميع بلدان المنطقة والتي تتمثل في كيفية اشراك الرعاة الرحل او شبه الرحل في النظام الاقتصادى وفي كيفية حماية مواردهم، التي تتمثل في مراعيهم، من التردى والتلف من جراء الافراط في الرعي او الزراعة، وفي كيفية تنمية مواشيهم الحالية. وكان الشروع في هذا البرنامج من اجل تحسين احوال السهوب في اعقاب الآثار السيئة التي اصابت هذه السهوب من جراء ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف (١٩٥٨-١٩٦٠)، والتي اسفرت عن تناقص في عدد المواشي من نحو ٥ر٩ ملايين رأس الى ٢ر٩ مليون رأس. وادى هذا النظام الى زيادة عدد رؤوس المواشي الى نحو ٨ر٨ ملايين رأس في عام ١٩٨٠ والى ١٤ مليون رأس في عام ١٩٨٤. وقد عولجت مشكلة تحسين احوال السهوب واراضي البدو على نطاق واسع. فقد انشئت تعاونيات للرعي بغرض الحد من الافراط في الرعي والحد من اتلاف المراعي، واعطيت كل تعاونية الحق في الرعي في مناطق معلومة الحدود واعطيت كل اسرة تعاونية ترخيصا برعي اعداد معينة من المواشي (يتراوح عادة بين ١٠٠ رأس و ١٢٥ رأسا). وبذلت الحكومة الجهود لمنع الماشية من الرعي في جزء من منطقة الرعي التعاونية على الاقل خلال الفترات الزمنية الحرجة لنمو المراعي.

وعلاوة على ذلك، فان نظام «الحمى» قد تغلب على مشكلة زراعة الاراضي البعلية الحدية وعلى مشكلة النقص في الاعلاف وذلك من خلال انتاج المحاصيل العلفية في الاراضي الزراعية المراحة.

٢-٥ نظام الانتاج الكفافي

يشيع في المناطق الريفية وفي بعض المناطق الحضرية ان تربي الاسرة عددا من رؤوس الماشية والدواجن لاغراض استهلاكها الخاص، ومن شأن هذا ان يوفر امكانيات كبيرة لان تحسن الاسرة غذاءها وان يشغل افرادها اوقات فراغهم ولان تفيد الاسرة من نفايات المنزل والمزرعة وان تضيف الاسرة دخلا الى دخلها من جراء بيع ما يفيض لديها من مواش او دواجن احيانا. والواقع ان نصيبا كبيرا

نسبيا من منتجات بعض الاقطار من الحليب واللحوم والبيض يرد من الانتاج المنزلي في كثير من الاقطار (مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر والجمهورية العربية اليمنية).

وما زالت تتناقص الاهمية النسبية للانتاج الحيواني الكفافي. وهذا يعكس الى حد ما الاهتمام غير الكافي الذى توليه بعض حكومات المنطقة لتشجيع منتجي الماشية ذوى الحيازات الزراعية الصغيرة. ومن بين البلدان التي قامت بتنمية انتاج الدواجن الريفي التجارى والتي قامت كذلك بتنمية انتاج الماشية الضيق النطاق مصر والى حد ما العراق، ذلك ان في مصر، علاوة على مشاريع تنمية الانتاج الكثيف شبه الحضرى للحوم الدواجن والبيض، عددا من المشاريع الرامية الى تنمية انتاج الدواجن في الارياف.

وعلى العموم فان السبيل الى تنمية مختلف انشطة تربية الماشية على مستوى الكفاف انما يكون بتطوير نظام لتوفير المدخلات الزراعية ولبيع المنتجات الحيوانية. ويتعين تطوير هذا النظام من زاوية ضمان المشاركة التامة والسيطرة الكاملة وتعظيم مردود المنتجين في الريف لبلوغ اهداف التنمية الريفية.

٣-٥ الانتاج في القطاعات غير التقليدية

يبدو حتى في البلدان التي تتوفر فيها برامج لتنمية انتاج الماشية والدواجن في الريف (أى العراق ومصر) ان نمو القطاع الكثيف قد فاق نمو الانتاج التقليدى. اما الحوافز التي تقدمها الحكومة للانتاج الحيواني فما زالت تفيد حتى اليوم الزراعة الكثيفة في المناطق شبه الحضرية اكثر مما تفيد الانتاج التقليدى في المناطق الريفية. وتضم هذه الحوافز الاعفاءات الضريبية وتقديم القروض لقاء فائدة قليلة وتقديم الدعم للمدخلات و/أو المخرجات وانتهاج سياسة تحررية بشأن استيراد المعدات والالات وحيوانات التربية والاعلاف.

ان الحوافز الرامية الى تحديث الانتاج الحيواني والتي كانت في شكل تقديم قروض ميسرة واعفاءات ضريبية قد استخدمت على نطاق واسع من اجل تحديث انتاج الدواجن والبيض في معظم اقطار المنطقة. وادى هذا الى تطوير مشاريع حديثة لتربية الدواجن. ويبدو ان هذا الامر وثيق الصلة بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية العامة في كل واحد من هذه الاقطار. وفي بلدان المنطقة ذات الدخل العالي (أى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان) وصل انتاج الدواجن المحلي الى ما ينوف على ٩٠ في المائة من الاستهلاك المحلي. غير انه حتى في بعض بلدان المنطقة ذات الدخل المنخفض مثل اليمن الديمقراطية ومصر والجمهورية العربية اليمنية فان ما بين ثلث وثلثي الاستهلاك من الدواجن يرد من الانتاج المحلي.

وحسب توفر الاعلاف والمواد العلفية التي يمكن استخدامها لزيادة انتاج اللحوم، وتوفر الشروط الانمائية الاخرى، اى نظم تسويق الماشية واللحوم وتوفر القروض لاغراض الاستثمار والدعم الفني المنظم للانتاج وللتسويق، فان في الامكان اقتراح عدد من نظم الانتاج الممكنة التي يمكن ان تؤدى، بصورة مباشرة او غير مباشرة، الى تنمية القطاع غير التقليدى الخاص بانتاج الماشية والدواجن في المنطقة:

(أ) الانتاج التجارى الكثيف للضان والمعز في المراعي؛

(ب) تسمين الابقار والجواميس والضان في الحظائر؛

(ج) تسمين الماشية للانتفاع بلحومها في المزارع المروية. ويبدو ان الفرص الاقتصادية لهذه العمليات توجد في مصر والعراق وفي وادى الاردن؛

(د) التربية الكثيفة للضان في المناطق البعلية عن طريق الاخذ بالدورة المحصولية: الحبوب/البقول، والادارة السليمة للمراعي؛

(هـ) دعم مشاريع الدواجن الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق توفير المدخلات الزراعية ونظم التسويق وخدمات الارشاد الكافية.

٦- استراتيجيات التنمية

٦-١ الاستراتيجيات الاقليمية

للتعاون في قطاع الانتاج الحيواني بين بلدان الاسكوا دور هام في بلوغ النمو الاقتصادى السريع والمتوازن في القطاع الزراعي، ذلك انه يعمل على سد الفجوة الحاصلة في نقص الاغذية الذى تعاني منه المنطقة بشدة. والتعاون الاقليمي يساعد في توسيع السوق وزيادة انتاجية الاغذية عن طريق الاخذ بتدابير مشتركة. وفيما يلي اهم العوامل التي تستدعي التعاون الاقليمي:

(١) التشابه في البيئة الاقليمية (الاوضاع الزراعية المناخية والاجتماعية-الاقتصادية)؛

(٢) التواصل الطبيعي واستمرار الموارد الزراعية المشتركة؛

(٣) تفاوت توزيع موارد ومقدرات التنمية الزراعية المالية والطبيعية والبشرية؛

(٤) امكان تحقيق المزيد من الفوائد الجماعية عن طريق التجارة والاحتياطيات الغذائية داخل بلدان المنطقة وعن طريق التشاور المنتظم وتبادل المعلومات والخبرات بشان السياسات المتبعة والمناهج والاساليب الانمائية المستخدمة.

وتضم مجالات العمل المشترك ما يلي:

(أ) الاعلاف والمراعي الطبيعيـــة

تستورد بلدان الاسكوا كميات كبيرة من حبوب العلف والمواد العلفية. ويتوقع كذلـــك ان تزيد هذه الواردات زيادة كبيرة بمرور الوقت. ومن شان القيام بعمل مشترك في مجالات استيـــراد الاعلاف وبناء مخزونات احتياطيات قومية ان يحسن المركز التفاوضي للبلدان الاعضاء وان يقلل خطـــر الجفاف وتقلبات توفر الاعلاف.

ومن ناحية اخرى، تمثل المراعي الطبيعية المورد الطبيعي الذي تشترك فيه بلدان المنطقـــة. وهناك تعاون غير رسمي من حيث تنقل المواشي (عبر الحدود بين بلد وآخر) واستخدام المراعي الموجودة في المنطقة. ويغدو العمل المشترك امرا ضروريا اذا ما اريد تحقيق الاستخدام العادل والكفؤ لهـــذه الموارد والسيطرة الفعالة على العوامل المتنقلة والمشتركة التي تؤثر على هذه الموارد أى الميـــاه الجوفية وزحف الصحراء والامراض المعدية وما الى ذلك.

(ب) الاوضاع الصحية للمواشـــي

ان تنقل الحيوانات من بلد الى آخر طلبا للكلأ والاتصال الذى يقع بين القطعان في المراعـــي المشتركة في البلدان المجاورة امر يجعل من العسير على بلد بعينه ان يسيطر على مرض حيواني ولاسيمـــا الأوبئة والامراض الحيوانية المعدية. ويتعين من اجل وقف انتشار هذه الامراض الحيوانية وتيسيـــر السيطرة عليها ومكافحتها اجراء دراسة شاملة لآثار هذه الامراض على المستوى الاقليمي وذلك الى جانـب عقد اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف بغرض وقف نقل هذه الحيوانات بصورة غير قانونية وبما يجعـــل حركة هذه القطعان طلبا للكلأ والماء خاضعا لاشراف بيطرى وادارى من قبل البلدان ذات الحـــدود المشتركة. ويلزم توفير وحدات بيطرية ميدانية في مناطق الرعي المشتركة ضمانا لتشخيص الامـــراض واحتوائها ومكافحتها من اجل الحيلولة دون انتشارها.

وهناك حاجة ملحة الى قيام بلدان الاسكوا باصدار شهادات صحية بيطرية مصدقة للمساعدة علـــى الوقاية من المرض وحصر رقعة العدوى وتيسير نقل الحيوانات. ومن الضرورى ايضا تسريع انتاج اللقاحـات التي ثبتت فعاليتها في توفير المقاومة للمرض وفي معالجته. وينبغي تركيز انتاج هذه اللقاحات وهـــذه العقاقير في بلدان معنية وان يسند لكل منها تخصص بعينة.

(ج) استراتيجيات الاستثمار

يمكن تحديد اربعة اهداف عامة لاستراتيجية للاستثمار ترمي الى تنمية قطاعي الماشيـــة والدواجن في المنطقة:

'١' التوفيق بين اعداد المواشي ونظم الانتاج من جهة والقدرة الانتاجية للمراعي وتوفير العلف للحيوانات من جهة اخرى؛

'٢' زيادة توفير العلف بصورة اقتصادية للمواشي وضمان اعطاء الاولوية للمستهلكين في تامين احتياجاتهم من الامدادات المتاحة من الحبوب الغذائية؛

'٣' النهوض بالاوضاع الصحية للحيوانات وزيادة كفاءة ادارة المواشي؛

'٤' تحسين الاسواق والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة.

ولبلوغ هذه الاهداف فانه ينبغي توفير الاموال اللازمة من اجل استثمارها في شتى مشاريع التنمية. غير انه بالنظر الى تفاوت بلدان الاسكوا في امكاناتها وقدراتها على توفير الاموال اللازمة فان في وسع التعاون بين البلدان الغنية والفقيرة في هذا الصدد ان يعمل على تعجيل خطى التنمية وتامين توفير الاموال والخبرة اللازمة. وتتوفر طائفة واسعة من مشاريع الاستثمار المشتركة المحتملة في قطاع الثروة الحيوانية، وهذه المشاريع يمكن ان تقام في البلدان التي تتوفر لديها قاعدة حسنة من الموارد الزراعية كما يمكن ان تمولها البلدان الغنية برؤوس الاموال.

٦-٢ الاستراتيجيات القطرية

٦-٢-١ استراتيجيات الاعلاف والتغذية

تحتاج المراعي الطبيعية الى عناية مكثفة ومستمرة. وينبغي تنظيم استغلالها للحيلولة دون الافراط في الرعي فيها. وينبغي السيطرة على اعداد المواشي وذلك عن طريق توفير المرافق اللازمة للتسمين وللتسويق. ولا بد من اتخاذ تدابير لاعادة الخصوبة الى المراعي. وينبغي تطبيق القوانين للحيلولة دون حرث المراعي التي تستقبل امطارا قليلة غير منتظمة. وعلى هذا نرى ان مشروعا مماثلا لنظام ادارة المراعي المعروف باسم «الحمى» والذى اصاب تطبيقه النجاح في الجمهورية العربية السورية يستاهل النظر والدراسة.

وبالنظر الى ان تحسين المراعي الطبيعية امر ذو طبيعة طويلة الاجل وعالي الكلفة فانه قد يغدو من الضرورى زيادة انتاج الاعلاف في الاراضي المروية او الاراضي التي تستقبل امطارا بكميات كافية. على ان توسعة الاراضي المزروعة بالاعلاف ينبغي ان تكون في الاراضي التي تم استصلاحها وينبغي ان تحل المحاصيل البقولية، مثل البرسيم والعدس والحمص، محل اراحة الارض في الدورة المحصولية.

وعلاوة على ذلك فان هناك حاجة الى الاستخدام الكثيف للاعلاف المركزة الى جانب الافادة التامة من المنتجات الثانوية للمحاصيل ومن الصناعات الزراعية. وتنبغي الافادة من جميع المنتجات الثانوية للمحاصيل في انتاج الاعلاف.

٦-٢-٣ استراتيجيات تحسين الأنسال

ان لانتخاب المورثات، الى جانب ادخال تحسينات على التغذية والادارة والعناية البيطرية، اثرا مذهلا على انتاجية الحيوانات. فقد اثبتت التجربة في مصر والعراق ان توليد هجين «فريزيان» مع سلالات البقر البلدية ليس أدنى جودة بكثير من البقر «الفريزيان» الاصيل. وعلى هذا ينبغي اعتماد التهجين في الابقار كاستراتيجية رئيسية في تحسين أنسال الابقار. وينبغي اقتصار تحسين أنسال الجواميس والضأن والمعز في الوقت الراهن على الانتخاب والحذف في النوع الواحد نظرا الى ان التهجين مع السلالات الاجنبية لم يثبت انه ذو قيمة تذكر.

وفي مجال الدواجن ينبغي استخدام السلالات الاجنبية في الانتاج التجارى ذلك لان المنطقة لم تطور بعد أية سلالة مميزة من الدواجن التي تربى لانتاج البيض او اللحم، فيما عدا السلالة المعروفة «بالدقي ٤» المطورة في مصر لانتاج البيض. غير ان سلالة الدجاج المصرية هذه لا يمكن ان تنافس السلالات الاجنبية. ومع ذلك فان في الامكان استخدامها في المزارع العائلية الصغيرة في المنطقة نظرا لفوائدها النسبية في التكيف مع الظروف المحلية ولمقاومتها للامراض.

٦-٢-٣ استراتيجيات التسويق

لم يلق تسويق المواشي الحية واللحوم والدواجن والبيض الاهتمام الذى يستحق. ويتصف عرض اللحوم والدواجن والبيض في معظم بلدان المنطقة بعدم الانتظام كما ان هناك نقصا في المعلومات عن اوضاع السوق واوضاع التسويق في بلدان المنطقة. ومما يزيد في مشكلة التسويق الامية وغياب معايير قانونية للاوزان وتصنيف النوعية.

وفيما عدا بضعة بلدان في المنطقة حيث يوجد عدد قليل من المجازر الحديثة، فان عددا كبيرا من الماشية تذبح في مجازر قديمة تابعة للبلديات في بلدان المنطقة، وهذا يعني ان عملية الذبح تتم في ظروف غير مرضية من ناحية النظافة والصحة العامة ومن الناحية الفنية.

أما سعر اللحوم الاستهلاكي فهو مسألة تتسم بالحساسية الشديدة، ويؤدى تدخل الحكومة في كثير من الحالات الى خفض اسعار اللحوم، مما يناسب المستهلكين الحضر على حسب المنتجين من اهل الريف وهي مسألة تؤثر سلبيا على تنمية الثروة الحيوانية وانتاج اللحوم.

من هنا نرى ان سياسة تسعير الماشية واللحوم والدواجن ينبغي وضعها في اطار استراتيجية كاملة للتسويق تستهدف تنمية الاسواق ومرافق التسويق بما في ذلك المجازر ومرافق التخزين البارد ومرافق النقل وما الى ذلك، كما تستهدف تحسين ادارة نظام التسويق بما يمكن من التصنيف القياسي للسلع ووضع اللوائح المناسبة المنظمة للسوق ونشر المعلومات عن السوق.